وانتهت إلى أن عدم النضج السياسي أو الاقتصادي لا يجب أن تستند إليه القوى الاستعمارية لتأخير استقلال وحرية الشعوب، وطالبت بإيقاف كل أساليب القمع الاستعمارية واتخاذ التدابير السريعة لاستقلال المستعمرات ونقل السلطة إلى ممثلي الشعوب المستعمرة دون أية شروط، وأكدت حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها.

غير ان بريطانيا لم تتعاون مع الأمم المتحدة لإنهاء استعمارها لجنوب اليمن. لذلك أصدرت الجمعية العامة للمنظمة الدولية قراراً في 17ديسمبر 1962م تضمن أن بريطانيا تستمر في سياستها التي ترفض السماح لوفد لجنة تصفية الاستعمار من زيارة عدن ومحمياتها، وطالبت بريطانيا بإلغاء القيود المفروضة على الحريات وضرورة إجراء انتخابات عامة في المنطقة في وجود الامم المتحدة وان تؤدي هذه الانتخابات بالضرورة إلى استقلال شعب المنطقة.

وفي 3مايو 1963م أصدرت لجنة تصفية الإستعمار المنبثقة عن الجمعية العامة للإمم المتحدة قراراً اتخذته بعد دراسة الأوضاع في الجنوب المحتل وبعد إستماعها إلى ممثلي شعب المنطقة، أوضحت فيه أن بريطانيا لم تراع ما جاء بالإعلان العالمي الخاص بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب غير المستقلة الذي صدر عام 1960م وأكدت سوء حالة السكان والزعماء الوطنيين في المنطقة وركزت على حق شعب المنطقة في تقرير مصيره في اقرب فرصة، وطالبت اللجنة المملكة المتحدة بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وعودة الزعماء المبعدين والمنفيين وإلغاء كافة القيود المفروضة على الحريات، وقررت اللجنة إيفاد لجنة فرعية لزيارة اليمن الجنوبي والمناطق المجاورة والاستماع إلى وجهات نظر أبناء المنطقة وزعاماتهم. وعبرت اللجنة عن أملها في تعاون بريطانيا مع اللجنة الفرعية التي عليها أن تقدم تقريراً في نفس العام تضمنه توصياتها للوفاء بما جاء في الإعلان العالمي الخاص بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب غير المستقلة.

وقامت اللجنة الفرعية بالاتصال بأطراف الحركة الوطنية في الجنوب الموجودة بالقاهرة وجدة وتعز وغيرها، كما حاولت القيام باتصالاتها مع بريطانيا في لندن وعدن ورفعت توصياتها الى لجنة تصفية الاستعمار في أول يوليو 1963م وهي توصيات تضمنت الاتجاهات التي اتضحت في قرار اللجنة في مايو 1963م بالإضافة إلى توصيات جديدة بناءة تطالب بإيقاف أعمال القمع ضد شعب المنطقة، وقصف القرى بالقنابل وإنهاء المجالس التشريعية الموجودة في المنطقة والتي لا تمثل الشعب تمهيداً لقيام مجلس يمثل شعب المنطقة وحكومته المنبثقة عن إراداته. وأكدت التوصيات أهمية وضرورة وجود الأمم المتحدة في المنطقة إبان قيام الانتخابات المفتوحة لتجسيد الإدارة الشعبية وهي انتخابات تجرى قبل الاستقلال الذي يتم وفقاً لإرادة الشعب. وانتهت التوصيات إلى ضرورة دخول السلطة البريطانية في مفاوضات مع الحكومة التي تجسد أماني الشعب لإعداد الترتيبات الكفيلة بنقل السلطة إلى ممثلي الشعب بالمنطقة.

وفي 19 يوليو 1963م بعد أن درست لجنة تصفية الاستعمار تقرير اللجنة الفرعية واطلعت على توصياتها، أصدرت قراراً جديداً أكدت فيه رغبة شعب المنطقة في إنهاء الوجود الاستعمار وأوضحت إن استمرار الموقف في المنطقة قد يؤدي إلى وضع يهدد السلام والأمن في العالم. وصدقت اللجنة على كل ما جاء في تقرير اللجنة الفرعية، ونلمح إضافة إلى ما جاء في قرارها الاول، اتجاهات بناءة ابرزها المطالبة بضرورة تصفية القاعدة العسكرية البريطانية في عدن في اقرب فرصة على أساس أن شعب المنطقة يعتبر وجودها تهديداً لأمنه وان حق تقرير المصير يجب أن يسير على أساس حق التصويت العام لكل البالغين.

وفي 11ديسمبر 1963م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً أيدت فيه توصيات اللجنة الفرعية الخاصة بعدن. وأعربت عن أسفها لامتناع بريطانيا عن التعاون مع اللجنة الفرعية والسماح لها بدخول عدن لتنفيذ المهام الموكلة إليها. وأيد القرار قرارات لجنة تصفية الاستعمار في 3مايو، 19يوليو من عام 1963م وأكدت الجمعية العامة حق شعب «عدن ومحمياتها» في تقرير مصيره وطالبت السلطة البريطانية بتنفيذ ما سبق أن أوصت به لجنة تصفية الاستعمار. وطالبت لجنة تصفية الاستعمار بمتابعة الوضع في المنطقة وتقديم تقرير عنه في الدورة التالية.

ولا شك أن هذا الموقف من الأمم المتحدة قد ساهم في التعريف العالمي بقضية الجنوب اليمني وتعرية الاستعمار البريطاني.

سابعاً: الخبرة التي اكتسبها شعب اليمن الجنوبي في الاشتباكات المسلحة الأولى ضد المستعمرين في الخمسينيات، وكذلك الخبرات العسكرية التي حصل عليها اليمنيون الجنوبيون إبان خدمتهم في الحرس الوطني في الشمال. وينبغي أن تؤخذ بالحسبان الاعتبارات الذاتية أيضا: وجود أسلحة لدى القبائل اليمنية الجنوبية، استعمالها لها بصورة ممتازة، الشجاعة التقليدية والميزات الحربية لليمنيين. وليس من باب الصدفة ان التشكيل الذي كان قد اكتسب خبرة الاشتباك مع القوات البريطانية، عنينا به تشكيل القبائل، بات واحداً من مؤسسي الجبهة القومية.

ثامنا: وهناك عامل أخير، وهو ذو أهمية خاصة في ذات الوقت، ذلك هو وجود التنظيم الثوري الذي تولى القيام بالثورة وقيادتها.. أي الفرع اليمني لحركة القوميين العرب الذي كان محدود الحجم إذ كان يضم بضع مئات من الأعضاء في تنظيم متماسك ومنضبط إجمالاً، إلا ان فعاليته كانت في نمو مضطرد «نظراً لتسلحها ببناء تنظيمي وفكري محدد ومعمق وبخط سياسي واضح، وكانت مهيأة للقيام بدور النواة في تنظيم اكبر يتمكن من تجسيد الحس الوطني ويحشد طاقات الجنوب لتحقيق الأماني الوطنية بتصور جديد لا يرفض أبعد أشكال النضال وهو الكفاح المسلح.

كاتب مصري